ظاهرة "هروب" الأموال
العربية والمديونية الخارجية

الأستاذ علي سالم ارميص
الجماهيرية الليبية

يعد هروب وتهريب رؤوس الأموال من الدول النامية، والتي من بينها معظم الدول العربية من أخطر الظواهر التي تؤثر سلبا، على جهود التنمية المبذولة فيها، وهي من العوامل التي أثرت بشكل كبير على ميزان مدفوعات كثير من البلدان في أوائل الثمانينات، وكذلك من الأسباب الرئيسية لمشاكل الدين الخارجي في الدول النامية، وتشير هذه الظاهرة إلى وجود خلل واضح في عناصر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. ويعتقد بأن هناك ارتباط عضوي بين الزيادة الكبيرة في حجم الدين الخارجي، في العديد من الدول النامية، و بين هروب رأس المال من هذه الدول إلى الخارج وهذا وفق المعلومات المتوفرة عن السنوات الماضية. ويعتبر هروب رأس المال مشكلة كبيرة حيث يؤدي تفاقم إشكالية تمويل عمليات التنمية من جهة و تعقيد المديونية الخارجية من جهة أخرى. ففي الوقت الذي يفترض فيه أن يتم الاقتراض لغايات استخدامه ليضيف إلى المدخرات المحلية، فإننا نجد بأن نسبة كبيرة من الاقتراض الخارجي تقابلها تدفقات في رأس المال إلى الخارج[1].

---

1 - ميشيل مارتي، "هروب رأس المال العربي والدين الخارجي، الأرصدة والمديونية العربية للخارج، **منتدى الفكر العربي**، عمان -1987 ص. 64.

ويجب التفرقة بين تهريب رؤوس الأموال، وهروب رؤوس الأموال فعندما تتبع البلد نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، بحيث تمتلك أو تحاول أن تمتلك مقاليد التحكم في العملات الأجنبية الواردة إلى والمنصرفة من البلد، فإن أي عملية لنزوح رأس المال إلى الخارج هنا تعد من عمليات تهريب رؤوس الأموال، أما إذا كانت الدولة لا تتبع نظام الرقابة على الصرف الأجنبي فإن نزوح رأس المال في هذه الحالة يسمى هروباً لرأس المال أو هجرة رأس المال إلى الخارج.

وعمليات التهريب عادة قد يصحبها أعمال أخرى غير مشروعة كالاحتيال على المواطنين أو البنوك أو غيرها من العمليات المجرمة، وهنا تكون احتمالات عودة هذه الأموال ضعيفة جداً مهما اتخذت السلطات من إصلاحات اقتصادية ونقدية، أما عمليات هروب رأس المال فإنها عادة ما تتم بحثاً عن العائد المرتفع – مع عدم إغفال عنصر الأمان – وقد يتحقق هذا العائد نتيجة لتقويم العملة المحلية بأ كثر من الواقع مما يجعل الأصول الأجنبية تبدو رخيصة نسبياً، أو نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في البلد المستقبل لرؤوس الأموال، أو قد يهرب رأس المال من التضخم المحلي الذي يلتهم القيم الحقيقية للمدخرات. كما أنه أثبتت الدراسات بأن هذه الظاهرة مرتبطة بحجم الاقتصاد الموازي [1]

وفي دراسة تضمنتها نشرة الخليج[2] أوضحت أنه في الوقت الذي كانت الدول العربية في حاجة متزايدة إلى الأموال لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد

---

[1]- Axel Dreher and Friedrich Schneider. Corruption and the Shadow Economy: An Empirical Analysis . Swiss Institute for Business Cycle Research No. 123, January 2006

2 – **الأهرام الاقتصادي**، العدد 1083، في أكتوبر 1989 (نقلا عن مقالة بعنوان أموال العرب لماذا تهرب، ومديونيتهم لماذا تتزايد) بنشرة الخليج الاقتصادية والمالية.

كان مواطنو تلك الدول يعملون على تهريب الأموال من هذه الدول بصورة متعاظمة، مما أدى إلى حرمان بلادهم من هذه الأموال وعدم الاستفادة منها، وتتزايد نزعة تهريب رؤوس الأموال العربية إلى الحد الذي تقدر فيه نشرة الأسواق المالية العالمية الصادرة عن بنك — حيه بي — موزعاً في ديسمبر 1988 حجم الأموال الهاربة من الدول المدينة خلال الفترة 1977 — 1978 بحوالي 300 مليار دولار منها 250 مليار دولار للمستثمرين من دول أمريكا اللاتينية وحدها، في حين يقدر حجم الأموال الهاربة من مجموعة الدول العربية المدينة خلال نفس الفترة 40 مليار دولار، وهو تقدير محافظ علماً بأنه يشكل حوالي ثلث إجمالي الديون الخارجية للمنطقة العربية.

وقد استمرت الأموال العربية المهاجرة أو الهاربة في الزيادة، وحسب ما ورد في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في أبو ظبي في دورته الحادي عشر —يوليو 2005، يقول التقرير عادت الأموال العربية للتدفق بقوة بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال صيف 2004 وحتى الآن ما تزال الأرقام تتضارب حول حجم تلك الأموال فقد قدرت الإحصائيات حجم الأموال الهاربة والمهربة بنحو 1500 مليار دولار بينما قدرتها إحصاءات أخرى بحوالي 3000 مليار دولار وهي مملوكة لحكومات ومستثمرين وأفراد من البلدان العربية، حيث تقدر إحدى الدراسات أن استثمارات الحكومة الكويتية بالخارج حوالي 76 مليار دولار، أم استثمار دولة الإمارات العربية بالخارج فهو حوالي 300 مليار دولار. يتركز معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية والباقي يتوزع ما بين الدول الأوروبية والآسيوية وتقدر إحدى الدراسات الأصول الأجنبية المملوكة لدى القطاع العربي الخاص في الخارج بـ 850 إلى 900 مليار دولار[1] يتركز منها حوالي 43% في قطاع

---

1 – محمد جميل الشبشيري، "بيت التمويل الكويتي، الأزمة الآسيوية وصعود الاقتصاد المالي الرمزي"، مجلة النور العدد 158، الكويت، أبريل 1998 —ص. 31.

المصارف والبورصات الأمريكية والأوروبية والآسيوية. وقد أصيبت هذه الأموال بخسائر كبيرة نتيجة للأزمات الاقتصادية التي عصفت بهذه البورصات خلال السنوات الماضية.

أما بالنسبة لتوزيع استثمارا ت الأموال العربية بالخارج قطاعيا ومكانيا فإن أغلب هذه الاستثمارات تتجه[1] نحو المحافظ الاستثمارية المدارة من قبل البنوك الأمريكية، والمشكلة في وسائل الدفع والأوراق المالية والسهم، التي لا تعطي حاملها حق الإدارة، كما يتجه البعض منها إلى مجال الودائع المصرفية في البنوك أو شراء أوراق الشركات وحصص الملكية، في حين تتجه بعض الاستثمارات الخاصة نحو الملكية العقارية.

ويرى بعض المتخصصين[2] أن قوة اتجاه الأموال العربية نحو التوظف في الأسواق الأمريكية بصفة خاصة وبعض الدول الأوروبية (بريطانيا) قد نتيجة للروابط التي ربطت لسنين طويلة بعض الدول المنتجة للنفط وهاتين الدولتين وكذلك علاقات التشابك الاقتصادية الكثيرة والمتمثلة في النفط والتجارة الخارجية والبنوك، فضلا عن اتساع وتنظيم أسواق نيويورك ولندن النقدية والمالية والتجارية.

ويرى البعض أن[3] جزءاً كبيراً من الزيادة في احتياجات البلدان النامية من القروض الخارجية كان يرجع إلى قيام رعايا الدول المستوردة لرأس المال بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لاستخدامها في شراء أصول رأسمالية في البلاد الصناعية وغيرها، وقد كانت تحويلات رؤوس الأموال إلى الخارج بواسطة المواطنين في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات قد أدت إلى زيادة الاحتياجات من التمويل الخارجي (القروض) بشكل يفوق

---

1 - سليمان المنذري، الاستثمار بين ضمانات التوطين ومخاطر الاغتراب، ندرة الاستثمار العربي والقرن الحادي والعشرين، **الأهرام**، القاهرة، في يناير 1995 -ص. 131.

2 - المرجع نفسه، ص 129.

3 - محمد محروس إسماعيل، **ديون مصر وديون العالم، الأهرام الاقتصادي**، نوفمبر 1989، ص-ص. 69-68.

الاحتياجات الفعلية لموازنة ميزان العمليات الجارية في البلدان النامية المستوردة لرأس المال بحوالي 66%، وفي دول أمريكا اللاتينية وحدها بحوالي 100%.

ويمكن أن يأخذ تهريب الأموال من البلاد المدينة للخارج عدة أشكال وصور، كلها غير مشروعة، وأهم هذه الأشكال والصور:[1]

أولاً: عمليات تهريب الثروة والقيم المنقولة التي يعمد أصحابها إلى نقلها وإيداعها بالخارج بأسمائهم، وبخاصة تلك الأموال التي تكون قد نجمت عن تهريب السلع والاتجار في العملة والسوق السوداء والمواد الممنوعة. وتلك العمليات يصعب حصرها وتسجيلها إحصائيا. ورغم أن تلك العمليات لا تظهر ولا تسجل في موازين المدفوعات، إلا أنها بطريق غير مباشر تؤثر عليه من زاوية ما تمثله من موارد ضائعة بالعملات الأجنبية.

ثانياً: هناك أيضاً التهريب الذي ينجم عن إعطاء بيانات كاذبة عن قيم الصادرات، حيث يلجأ المصدّر بالاتفاق مع العميل المستورد منه بالخارج إلى تقديم أوراق كاذبة للهيئات الرسمية، تقل عن القيمة الحقيقية والفعلية للصادرات. فهو يصدر مثلاً ما قيمته 150 وحدة نقدية، لكنه يقدم مستندات للسلطات المعنية تشير إلى أن قيمة ما صدره هو 100 وحدة نقدية فقط. وهنا يتفق مع عميله بالخارج على إيداع هذا الفرق باسمه في أحد البنوك بالخارج. وليس يخفى أن تلك العملية تظهر في ميزان المدفوعات بجعل قيمة الصادرات أقل من قيمتها الفعلية.

ثالثاً: هناك التهريب الذي يتم من خلال مغالاة المستوردين في تقدير قيمة وارداتهم بالاتفاق مع المصدر الذي يستورد منه، فهو مثلاً يستورد من الناحية الفعلية ما قيمته 100 وحدة نقدية، لكنه يقدم للسلطات النقدية أوراقاً كاذبة تشير إلى أن قيمة ما استورده مثلاً

---

1 - رمزي زكي، "الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية، والتصور الموضوعي، الأرصدة والمديونية العربية للخارج"، **منتدى الفكر العربي** -عمان -1987 .ص-ص. 119 -120 .

هو 150 وحدة. وهنا يتفق مع عميله بالخارج على أن يودع هذا الفرق باسمه في أحد حسابات البنوك الأجنبية، وواضح أن هذه العملية تظهر في ميزان العمليات من خلال المغالاة في تقدير قيمة الواردات.

رابعاً: هناك تهريب يأخذ شكل عمولات ووساطة وسمسرة تقتطع من القروض والتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها الدولة في مدة معينة. وهي أموال تدفع لبعض الأشخاص وأصحاب النفوذ على أنها عوائد لقاء خدمات منجزة. وتظهر هذه العمليات بشكل واضح في حالا ت القروض السلعية، أي في صفقات توريد سلع وخدمات (مثل المواد الغذائية والوقود، أو المنتجات الصناعية والتجهيزات الآلية، أو توريد الأسلحة ...إلى أخره) وقد اعترف البنك الدولي في تقريره عن التنمية لعام 1985 بخطورة هذه الظاهرة — ظاهرة نهب الأموال — حينما ذكر: ((ومن الناحية الفعلية، فإن كثيرا من الأموال التي كانت تقترض من الخارج، كانت تتسرب للخارج مباشرة مرة ثانية، ومن ثم لا ترد عوائد يمكن استخدامها في خدمة الدين. وفي مثل هذه الحالات، كان الاقتراض الأجنبي وصفة للكارثة)).

خامسا: هناك الأموال التي تمثل مدخرات للمواطنين العاملين بالخارج ومودعة بأسمائهم في البنوك الخارجية، ولا يفضلون إرسالها إلى بلادهم- لاعتبارات مختلفة —وهذه الأموال لا تظهر في موازين المدفوعات، وقد لا تعد تهريبا وإنما هي أموال هاربة. تلك هي أهم الأشكال التي يأخذها تهريب الأموال في البلاد المدينة للخارج. ومن المؤكد أنها تزيد في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية .فهي تمثل موارد ضائعة على الدولة وكان من الممكن أن تقلل من حاجة الدولة للاستدانة الخارجية لو لم تكن موجودة كما أن العوائد التي تدرها هذه الأموال غالبا ما تبقى في الخارج ولا يستفيد منها الاقتصاد المحلي. ونظرا لضخامة حجم هذه الأموال، التي تأخذ عادة شكل إيداعات بالبنوك، فإنها، أي تلك البنوك، عادة ما تعيد اقراضها للبلاد المدينة، أي أن البلد في هذه الحالة يقترض

أمواله عبر وسيط ثالث. ولكن نظرا لطابع الملكية الخاص لتلك الأموال، فإنه ليس من السهل أو المنطقي أن تقوم البنوك بعمل مقاصة مع زبائنها الذين تنتمي هذه الأموال إليهم.

أسباب هجرة أو هروب الأموال إلى الخارج:

أولا: الأسباب الداخلية في الدول العربية:

1- ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاديات العربية:

وتمثل ضعف المقدرة الاستيعابية لاقتصاديات العالم العربي في عدم استطاعة هذه الاقتصاديات استغلال الموارد المتوفرة لديها استغلالا كاملا في تحقيق مستوى من التنمية تتناسب مع مستوى هذه الموارد ومن الأمثلة على ذلك عدم مقدرة البنوك والشركات والمؤسسات المالية العربية على استثمار ما لديها من فوائض مالية بالرغم من توافر الكثير من الفرص الاستثمارية ذات الجدوى في المجالات المتعددة مما يؤدي إلى تدني مستوى العوائد المحققة.

2- بالرغم من الإصلاحات الإدارية والقانونية التي تمت في معظم البلدان العربية فلا زالت هناك الكثير من المشاكل التي يتعرض لها المستثمرين العرب داخل البلدان العربية فلا زالت المزاجية[1] وشيوع الروتين والفساد الإداري والمالي وغياب الشفافية والتسهيلات تمثل حاجزا كبيرا لانسياب رؤوس الأموال بين الدول العربية وهروبها للخارج.

---

1 - عبد الواحد الحميد، "المال العربي والحاجة إلى الإصلاح"، **منتدى الكتاب**، المملكة العربية السعودية 1423هـ -ص. 21.

3- شيوع عقلية الربح الكبير والسريع والخوف من المخاطرة لدى قطاع كبير مما يطلق عليه رجال الأعمال تجاوزا[1] لتحقيق أرباح قدرية بفعل المضاربات وتسكين الأموال في صورة التفضيل الريعي والتطفل المالي في الخارج.

4- غياب التطبيق العملي على أرض الواقع للإصلاحات الإدارية والتنظيمية وكذلك التشريعات الخاصة لجذب الاستثمارات العربية في البلدان العربية.

5- الصراع العربي الصهيوني وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط يجعلها من وجهة نظر الكثيرين منطقة غير آمنة للاستثمار.

6- عدم كفاءة أوعية جذب الاستثمارات العربية.

7- المعاناة الكبيرة في مراكز الحدود العربية العربية الجوية والبحرية منها والبرية وسوء المعاملة في بعض الأحيان يجعل المستثمرين يحجمون عن العمل بهذه الدول.

هذا إلى جانب بعض الأسباب الأخرى والمتمثلة في ضعف مرافق البنية الأساسية في بعض الدول العربية والمبالغة في الرسوم والضرائب في بعض الأحيان وغيرها.

ثانيا: الأسباب الخارجية:

1- المحافظة على الأموال وكون هذه الاستثمارات مضمونة:

حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية من وجهة نظر الأموال العربية الهاربة المكان والملاذ الآمن للحفاظ على قيمة هذه الأموال نتيجة لقوة الأداء الاقتصادي لهذه الدول والمتزامن مع القوة السياسية والعسكرية في ظل حرية اقتصادية تمنع الاقتراب من التعدي على هذه الأموال.

---

1 - محمد حسن الزهراني، "الاقتصاد المعياري وسياسة توطين رؤوس الأموال المهاجرة"، **جريدة** الوطن، السعودية العدد 631 في 22 يونيو 2002.

ولكن الواقع العملي يشير إلى أن تجميد الأرصدة الإيرانية والعراقية والليبية قد زعزع من مصداقية (الضمان والمحافظة على الأموال العربية) بعد أزمة الرهائن وحرب الخليج الثانية وأزمة لوكربي.

وقد استمر هذا التزعزع بعد 11 سبتمبر 2001 نتيجة للتهديد المستمر بتجميد بعض الأرصدة والحسابات لمستثمرين وحكومات عربية.

2- الربحية: يعتبر عنصر الربحية من العناصر المهمة والمحددة لتحركات رؤوس الأموال وهجرتها، بل أنه يمثل في معظم الحالات العنصر الأهم، ومن المعروف اقتصاديا أنه كلما زادت درجة نضج الاقتصاد ونطوره قلت فرص الاستثمار المربح في هذا الاقتصاد. وهو ما يفسر لنا أن أغلب[1] الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم في بلدان مثل الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا التي مازالت أرضا بكرا للاستثمار المربح علاوة على توافر بعض الشروط الضرورية الأخرى للقيام بهذا الاستثمار.

3- قدرة المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال على استرجاع ودائعهم وتحويل أرباحهم في أي وقت وبدون عوائق.

4- إلى جانب بعض العوامل الأخرى مثل التقدم والتطور في البنية التحتية والفوقية للاستثمار في هذه الدول.

وعلى كل حال فإنه على البلاد المدينة — حسب هذا التشخيص لتفسير هذه الظاهرة - أن تقوم بتخفيض سعر الصرف لعملتها المحلية، وأن تكافح التضخم، وترفع في سعر الفائدة لكي يكون موجبا (أي أعلى من معدل التضخم المحلي)، وأن تخفض من الضرائب المفروضة على الدخول، وأن ترفع الدولة يدها عن الرقابة على الصرف

---

1 - إبراهيم نافع، "عودة الاستثمارات العربية ومناخ الاستثمار في مصر"، **الأهرام**، القاهرة، العدد 126 في 1 نوفمبر 2002.

وعمليات التجارة الخارجية، إلى جانب المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والقانونية، وتهيئة المناخ الاقتصادي العام وتفعيل دور السياسة المالية والنقدية نحو الاستقرار الاقتصادي، والاهتمام بمرافق البنية الأساسية إلى جانب إنشاء الصناديق الاستثمارية للاستثمار في مشروعات مدروسة ومحددة تتماشى مع التطور الاقتصادي في العالم، ومن أهم هذه المشروعات الصناعات الذكية، مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات –تحلية المياه– البتروكيماويات، وبذلك يمكن إغراء هذه الأموال بالعودة لأوطانها. وهى نفس الوصايا، سيئة السمعة، والتي وصفها صندوق النقد الدولي في وصفته إلى الدول النامية.

والجدير بالملاحظة بأنه لقد تباين هروب رأس بصورة واسعة فقدر بنحو 16–17 مليار دولار للأرجنتين وبنحو 40 مليار دولار للمكسيك و27 مليار دولار لفنزويلا، بالنسبة للفترة 1980 –1984. وفي بعض السنوات كان هروب رأس المال صغير نسبيا، ولكن يبدو أنه زاد في أواخر الثمانينات، ومع ذلك فإن هروب رأس المال هو في المحل الأول عرض من أعراض سوء إدارة الاقتصاد الكلي، وتفاقمه عدم الاستقرار السياسي في حالات كثيرة[1]

وخلاصة القول فإن ظاهرة تهريب وهروب الأموال تعتبر وعلى نطاق واسع، في البلاد المدينة بشكل ثقيل هي جزء أصيل من مكونات أزمة ديونها الخارجية. فهي تعمل على زيادة العجز بموازين مدفوعاتها، ومن تم تسهم في زيادة ميلها للاستدانة، وهي في الوقت نفسه تمثل موارد ضائعة، و الأمر الذي يولد تفاقم ظاهرة الفقر التي تعاني منها غالبية طبقات هذه المجتمعات. و منه فإن علاج هذه الظاهرة يكون بتناول متعدد الأبعاد، فعلى المستوى الداخلي و ناحية التشريعات القضائية المرتبطة بالجانب الجنائي و المدني لا

---

1 – البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم 1991. ص156.

بد من تغييرات فيما يخص بالقانون في حد ذاته تأخذ بعين الاعتبار مدى خطورة هذه الظاهرة. و كذا البعد المؤسساتي للدولة بحيث تكون هناك اصطلاحات تهتم بنجاعة أنظمة المراقبة والمراجعة والاستشعار لمثل هذه الظواهر (تهريب الأموال ، الفساد الاقتصادي ،...الخ). هذا من الناحية الداخلية أما من ناحية العوامل الخارجية فلا بد من الانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تحارب الفساد و الرشوة بكل أنواعها كما يمكن الاستعانة بالمنظمات الغير حكومية التي تنشط في هذا المجال.